

نص في ضبط الكتب وتصحيحها

وذكر الرموز والاصطلاحات الواردة فيها

للعامة بدر الدين الغزى (١)

بقلم : محمد مرسى الخولى

منذ سنوات طويلة وجهور العلماء من المشتغلين بالمخطوطات العربية يحاولون وضع الأسس والقواعد اللازمة لتحقيق المخطوطات ونشر النصوص . ومن المعروف أن هناك طرقاً تتضمن القواعد التى تتبع لهذه الغاية ، منها تلك القواعد التى انتهى إلى وضعها معهد المخطوطات لتحقيق النصوص ونشرها ، وهى القواعد التى نشرت فى هذه المحلة (٢) وتم وضعها بعد دراسة ومقارنة بين طرق المستشرقين وطرق غيرهم ، واختيار الطريقة المثلى التى تجمع بين محاسن كل من الفريقين .

على أنه مما يستلفت النظر ، ويتصل بهذا الموضوع من قريب هو أن العلماء القدامى شغلهم ما يشغل بال العلماء اليوم من ناحية تلك القواعد والأصول لكن ليس من ناحية تحقيق المخطوطات بالطبع ، وإنما من ناحية ضبط مؤلفاتهم وتصحيحها ، وكيفية كتابتها على أسس محددة المعالم ؛ وذلك يتناول : ضبط الكلمات بالشكل ووضع العلامات الواجبة للإصلاح والتعديل والحذف والإضافة ، وعمل الرموز المفهمة للاختصار فى أسماء العلماء وأسماء الكتب

(١) أبو البركات محمد بن محمد بن محمد الغزى العامرى الدمشقى ، ولد سنة ٩٠٤ وتوفى سنة ٩٨٣ هـ ، وكان فقيهاً شافعيًا عالماً بالأصول والحديث والتفسير وله مائة وبضعة عشر كتاباً منها ثلاثة تفاسير وحواشٍ وشروح كثيرة ، انظر ترجمته فى شذرات الذهب ٤٠٣/٨ ، ربحانة الألبا ٧٢ (الاعلام ٢٨٨/٧) ٠٠

(٢) انظر الجزء الأول من المجلد الأول صفحة ١٣٠ ، وانظر قواعد تحقيق النصوص للدكتور صلاح الدين النجد فى الجزء الثانى من نفس المجلد صفحة ٣١٩ .

وغير ذلك من القواعد والاصطلاحات التي لا بد منها لضبط الكتب وتصحيحها .

وأول من اهتم بهذه المسائل وإبرازها من العلماء ، هم رجال الحديث الذين كان لاهتمامهم البالغ بعلوم الحديث ونقده ومعرفة الرجال والعناية بضبط أسانئهم وألقابهم وكنائهم وتبيين المشتبه منها أثر كبير في عنايتهم أيضاً بطريقة كتابة مؤلفاتهم ووضع القواعد لضبطها وتحريرها واختيار الطريقة المثلى لذلك .

ويعد أول من تكلم في هذه الناحية ، القاضي أبو محمد الحسن بن عبد الرحمن بن خلاد الرامهرمزي (١) المتوفى سنة ٣٦٠ هـ ، فقد تحدث في الجزء السابع من كتابه «المحدث الفاضل بين الراوى والواعى» في مصطلح الحديث عن بعض الإرشادات التي يجب أن تتبع حين الكتابة ومنها : وضع دائرة للفصل بين الحديثين ، وعن طرق معالجة الخطأ في الكتابة من الضرب والحك ، والتخريج على الحواشي والحرف المكرر وأى المكررين أولى بالضرب عليه ، والنقط والشكل والتبويب وغير ذلك .

ثم جاء العلماء من بعده فساروا على نهجه في التأليف في فن مصطلح الحديث ، واعتنوا بهذه المسائل التي أشرنا إليها وأدلو فيها بآرائهم ، ومن هؤلاء العلماء : الخطيب البغدادى المتوفى سنة ٤٦٣ هـ في كتابه «الجامع لأخلاق الراوى آداب السامع» . ثم القاضي عياض بن موسى اليحصبي المتوفى سنة ٥٥٤ هـ في كتابه «الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع» ومن بعدهم الإمام الحافظ تقي الدين بن الصلاح الشهرزورى المتوفى سنة ٦٤٣ هـ ، والذي جمع فأوعى في كتابه الشهير «معرفة أنواع علوم الحديث» وغير هؤلاء من العلماء كثير (٢) .

ولعل أهمية القواعد التي وضعها هؤلاء العلماء في كتبهم للتحرير والضبط ترجع إلى أنها لم تكن قاصرة الاتباع على كتب الحديث فحسب ،

(١) قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث لجمال الدين القاسمى ١/ ٤١ .

(٢) المصدر السابق ونفس الصفحة .

بل كانت متبعة في غيرها من الكتب في مختلف الفنون ، فلقد كان العلماء الذين ألفوا فيها معظمهم من المحدثين أيضاً ، درسوا تلك القواعد والأصول واتبعوها في كتبهم التاريخية والأدبية وغيرها ، ولهذا فعرفتها ودراستها تهم كل المشتغلين بإحياء التراث وتحقيقه ونشره .

وثمة نص هام هو الذى بين أيدينا الآن ، جمع ما قاله العلماء في هذا الشأن وناقش آراءهم وعلق عليها ، ويوجد هذا النص ضمن كتاب العلامة بدر الدين الغزى المسمى «الدرالنضيد في أدب المفيد والمستفيد» الذى تتضمن فصوله على نهج الكتب الآتفة فضائل وآداباً عامة لمجالس العلم وواجب العالم فيها والمتعلم ، كما يتحدث فيه مؤلفه عن المناظرات العلمية قديماً ، وما كان يثار فيها من مسائل وما يدور فيها من أسئلة وأجوبة العلماء عليها ، ثم ذكر بعض الروايات والأخبار المتعلقة بزهد العلماء وعزوفهم عن الدنيا وانقطاعهم لخدمة العلم .

وتوجد من هذا الكتاب نسخة في معهد المخطوطات مصورة عن نسخة جامعة بيروت ، ويبدو أنها النسخة الوحيدة في العالم إذ لم يشر بروكلمان إلى وجود مخطوطة للكتاب بل أشار إلى مختصره للعلموى وتوجد منه نسختان إحداهما في دار الكتب المصرية والأخرى في المكتبة الظاهرية (١) وقد طبع قديماً في دمشق .

ولقد رأينا من المفيد نشر جزء من كتاب العلامة الغزى ، وهو ذلك الذى يتحدث عن ضبط المؤلفات وتصحيحها ، لما له من أهمية خاصة من هذه الناحية ولاحتوائه على ما استعمله العلماء في كتبهم من رموز وإشارات ، يجد الباحثون أحياناً صعوبة في فهم المقصود منها .

يقع هذا الجزء في الفصل السادس من الكتاب ، وهو الفصل الذى جعل المؤلف عنوانه هكذا : (الفصل السادس في الأدب مع الكتب التى هى آلة العلم ، وما يتعلق بتصحيحها وضبطها ووضعها وحملها وشراؤها وعاريها ونسخها وغير ذلك) .

وقد أورد المؤلف فيه ثلاثاً وعشرين مسألة ، تكلم في المسائل من الأولى حتى الخامسة عشرة منها عن اقتناء الكتب وإعارتها وحملها وترتيبها ونسخها وما يتعلق بذلك كله من شروط الوجوب أو الاستحسان .

أما المسائل الثماني الأخيرة من الفصل وهي التي نشرها هنا فقد تحدث المؤلف في المسألة الأولى منها (المسألة السادسة عشرة من الفصل) عن ضبط الكلمات والحروف بالشكل ، ومتى يجب ذلك ، وما العلة في وجوبه ، ثم أشار بصفة خاصة إلى أسماء الأعلام ووجوب ضبطها وكيفيته .

وتحدث في المسألة السابعة عشرة : عن مهمة مصصح الكتاب أو المطلع عليه إذا شك في مسألة مما ورد فيه ، وأراد التعليق عليها ، والإشارة التي يجب عليه وضعها عند ذلك .

أما المسألة الثامنة عشرة : فقد بسط فيها القول على ما إذا وقع في الكتاب خطأ من أى نوع وأريد إصلاحه ، والطرق المتبعة في ذلك بين العلماء في مؤلفاتهم .

ثم تحدث في التاسعة عشرة : عن التخريجات والشروح التي قد يرى المؤلف إضافتها بعد فراغه من كتابة مؤلفه ، وكيفية إضافتها في الصفحات المكتوبة .

وفي المسألة العشرين يتحدث في إيجاز عن وضع علامة مميزة على مكان وقوفه عند التصحيح على شيخ أو عند المقابلة على نسخة أخرى .

وتحدث في الحادية والعشرين : عن وجوب الفصل بين كل حديثين أو مسألتين مختلفتين بإشارة مفهومة مع ذكر المستعمل من هذه الإشارات .

ويرد في الثانية والعشرين : شرح مستفيض لرموز الاختصارات الواردة في الكتب لاسيما كتب الحديث .

أما المسألة الثالثة والعشرون والأخيرة : فقد فصل فيها القول على أمرين . أما الأول فهو خاص بالتعليقات والشروح والتنبيهات التي قد يرى بعض المحققين إضافتها إلى نص المؤلف ، ومتى يجوز لهم ذلك ، وما حدة الذي

لا يتعدى . وهو أمر طال فيه الجدل بين المحققين في وقتنا الحاضر . أما الثاني فيتعلق بالكتابة بالحمرة ، ومتى يلجأ إلى ذلك ، ومن من العلماء فعله في كتبه .

هذا عرض سريع للمسائل التي سوف ننشرها هنا ، وهي مسائل تكفي النظرة السريعة لبيان مدى أهميتها ووجوب العناية بها عند الشروع في تحقيق المخطوطات ، لأنها في الواقع تكشف لنا عن القواعد والأصول التي اتبعها أو اتبع بعضها المؤلفون القدامى عند تأليف كتبهم .

النص

مطلب في ضبط الكتب وشكلها (١)

السادسة عشرة : إذا صحح الكتاب بالمقابلة على أصله الصحيح أو على شيخ ، فينبغي له أن يعجم المعجم ، ويشكل المشكل ، ويضبط الملتبس ، ويتفقه مواضع التصحيف . أما ما يفهم بلا نقط ولا شكل فلا ينبغي الاعتناء بنقطه وشكله لأنه اشتغال بما غيره أولى منه وتعب بلا فائدة ، وربما يحصل للكتاب به إظلام ، قال علي بن إبراهيم البغدادي في كتاب (سمات الخط ورقومه) : « إن أهل العلم يكرهون الإعجام والإعراب إلا في الملتبس » . وقال القاضي عياض : « النقط والشكل متعين فيما يشكل ويشبهه » . وقال ابن خلاد : قال أصحابنا : « أما النقط فلا بد منه لأنه لا تضبط الأشياء المشككة إلا به ، وقالوا : إنما يُشكَّلُ ما يُشْكِلُ ، ولا حاجة إلى الشكل مع عدم الإشكال . يؤمن كلام بعض البلغاء : إعجام الخط يمنع من استعجابه ، وشكله يؤمن من اشتكاله . وقال بعضهم : علّم له معجم فصوله فاستعجم محصوله . وقيل : ينبغي الإعجام والشكل للمكتوب كله ، المشكل وغيره لأجل المبتدى في ذلك الفن ، وصوبه القاضي عياض ، لأن المبتدى لا غير لا يعرف ما يشكل مما لا يشكل ، ولا صواب الإعراب من خطئه ، ولأنه ربما يكون الشيء واضحاً عند قوم مشكل عند آخرين ، بل ربما يظن لبراعته المشكل واضحاً ثم قد يشكل عليه بعد ، وربما يقع النزاع في حكم مستنبط من حديث يكون متوقفاً على إعرابه ، كحديث « ذكاة الحنين ذكاة أمه » . فالجمهور كالشافعية والمالكية وغيرهما لا يوجبون ذكاته بناء على رفع ذكاة أمه بالابتدائية أو الخبرية وهو المشهور في الرواية ، وغيرهم كالحنفية يوجبونها بناء على نصب ذلك على التشبيه ؛ أي يذكى مثل ذكاة أمه . وكحديث :

(١) كتب هذا العنوان على جوانب الصفحة .

«لا يجزى ولد والدأ إلا أن يجده مملوكاً فيشتره فيعتقه». فالجمهور ومنهم أئمة المذاهب يجزمون بعتقه عليه بمجرد دخوله في ملكه بناء على رفع فيعتقه وهو المشهور في الرواية ، ويكون الضمير عائداً على المصدر المحذوف الذى دل عليه الفعل ؛ تقديره : فيعتقه الشراء ؛ لأن بنفس الشراء حصل العتق من غير احتياج إلى لفظ ، وذلك هو المشهور في الرواية ، ويؤيد ذلك الرواية الأخرى : فيعتق عليه ، والأخرى : فهو حر ، وظن داود الظاهري أن الرواية بنصب فيعتقه عطفاً على فيشتره فيكون الولد هو المعتق ، فقال : لا بد من إنشائه ولا يعتق عليه بالملك .

وعلى كل حال فيتأكد ضبط الملتبس من الأسماء ، إذ لا يدخلها قياس ، ولا قبلها ولا بعدها شيء يدل عليها. قال أبو إسحاق النجيري (١) — بفتح النون وكسر الجيم وسكون الياء آخر الحروف وفتح الراء وبعدها ميم ، نسبة إلى نجيرم محلة بالبصرة — : من أولى الأشياء بالضبط أسماء الناس لأنه لا يدخله القياس ولا قبله ولا بعده شيء يدل عليه .

وإذا احتاج إلى ضبط المشكل في الكتاب وبيانه في الحاشية وقبالة فعَل ، لأن الجمع بينهما أبلغ في الإبانة وأبعد من الالتباس ، وما ضبط في أثناء الأسطر ربما داخله نقط غيره وشكله مما فوقه وتحتة ، لاسيما عند دقة الخط وضيق الأسطر ، وإذا أوضحه في الحاشية كتب عليه فيها «بيان» أو حرف «ن» ، ثم له في ضبطه في الحاشية أمور ، منها : أن يكتب الكلمة على صورتها موضحة الأحرف والشكل والإعجام إن كان . ومنها : أن يكتبها مقطعة الحروف مع مراعاة ما ذكر من شكلها وإعجامها ، وهذا أنفع مما قبله لأن به يظهر شكل الحرف ويؤمن فيه من الاشتباه بغيره في بعضها ، كالنون والباء والياء بخلاف ما إذا كتبت مجتمعة ، ونحو المذكورة في أولها أو وسطها . ومنها ، وهو أوضحها وأبسطها ، لكن فيه طول : أن يصرح

(١) هو إبراهيم بن عبد الله بن محمد النجيري ، أبو إسحاق ، أديب من الكتاب ، ترجمته في معجم البلدان مادة نجيرم ، بغية الوعاة ١٨١٨ ، النجوم الزاهرة ٦/٤ .

بضبطها مثل أن يقول : بالحاء المهملة والباء الموحدة . وقد رأيت في خط جماعة من المشايخ ، ومن نص عليه البدر بن جماعة (١) رحمه الله ، فليعلم هذا في ضبط الكلمة ، وأما ضبط الأحرف فقد جرت العادة بضبط الحروف المعجمة بالنقط ، وأما المهملة فلهم في ضبطها مذاهب ، ومنها : ألا يتعرض لها ويجعل الإهمال علامة عليها ولم يرتضه بعضهم ، فقد يغفل المعجم سهواً أو نحوه . فيشتبه بالمهمل . ومنها : ينقطها من أسفل بنحو نقط نظير المعجم من أعلى ، فينقط الراء والذال مثلاً من أسفل نقطة ، والسين من أسفل ثلاثاً ، وبعضهم يجعل الثلاث تحتها ، والأنسب أن يكون ثنتين ثم واحدة تحتهما ، وبعضهم يجعلها صفاً ، واختاره جماعة . قالوا : لئلا يزاحم بعض النقط بالسطر الذي يليه فيظلم وربما يلتبس ، واستثنى العراقي (٢) منها الحاء فلا تنقط من أسفل لئلا تشتبه بالميم وهو ظاهر . ومنها : أن يكتب مثل ذلك الحرف مفرداً والأولى أن يكون تحته وأن يكون صغيراً أصغر مما في الأصل فيكتب مثلاً تحت الحاء أو في بطنها حاء صغيرة ، وكذا باقي الحروف المهملة . قال القاضي عياض : وهذا عمل بعض أهل المشرق والأندلس . ومنها : أن يكتب على المهملة شكلة صغيرة كالحلال أو كالقلامة مضجعة على قفاها . ومنها : يخط عليه خطأ صغيراً ، قال ابن الصلاح : وذلك موجود في كثير من الكتب القديمة ولا يفتن له كثيرون لحفائه وعدم شيوعه . قال العراقي : وسمعت بعض أهل الحديث يفتح الراء من رضوان ، فقلت له في ذلك فقال : ليس لهم رضوان بالكسر ، فقلت : إنما سمي بالمصدر وهو بالكسر . فقال : وجدته بخط فلان بالفتح ، وسمي من لا يحضرنى ذكره الآن . ثم إنى وجدت بعد ذلك في بعض الكتب القديمة هذا الاسم وفوقه فتحة فتأملت الكتاب فإذا هو يخط فوق الحرف المهمل خطأ صغيراً ،

(١) محمد بن إبراهيم بن سعد الله بن جماعة ، قاض من العلماء بالحديث ، توفي سنة ٧٣٣ هـ . ترجمته في الدرر الكامنة ٢٩١/٣ ، شذرات الذهب ١٠٥/٩ .

(٢) يعني به الحافظ العراقي كما صرح به في كتابه من قبل ، وهو عبد الرحيم ابن الحسين بن عبد الرحمن ، من كبار حفاظ الحديث ، توفي سنة ٨٠٦ هـ . ترجمته في الضوء اللامع ١٧١/٤ ، حسن المحاضرة ٢٠٤/١ .

فعرفت أنه علامة الإهمال لا الفتح ، وأن الذى قاله بالفتح من ها هنا أتى عليه . ومنها : أن يجعل تحت المهمل صورة همزة ، نقله ابن الصلاح عن بعض الكتب القديمة ، ونقله القاضى عياض عن بعضهم ، مع نقله عن بعضهم أيضاً أنه يجعلها فوق المهمل ، وعبر هو عنها بالنبرة ، وذكر الجوهري وابن سيدة أن النبرة الهمزة والله أعلم ، ومما يلحق بضبط المعجم أن يكتب فى باطن الكاف المعلقة كاف صغيرة أو همزة وفى باطن اللام لام هكذا لا صورة ل .

السابعة عشرة : ينبغى أن يكتب على ما صححه وضبطه فى الكتاب وهو فى محل شك عند مطالعته أو تطرق احتمال (صح) صغيرة ، ويكتب فوق ما وقع فى المصنف أو فى النسخ وهو خطأ (كذا) صغيرة ، ويكتب فى الحاشية صوابه كذا ، إن كان يتحققه ، أو لعله كذا . إن غلب على ظنه أنه كذلك أو يكتب على ما أشكل عليه ولم يظهر له وجهه ضبة وهى صورة رأس صاد مهملة مختصرة من صح . قال بعضهم : ويجوز أن تكون معجمة مختصرة من ضبيته ، أن يمد يسيراً هكذا ص — وتكتب فوق الكتابة غير متصلة بها لثلاثن ضرباً ، فإذا تحققه هو أو غيره بعد ذلك ، وكان المنقول صواباً زاد تلك الصاد جاء فتصير صح ، وإلا كتب الصواب فى الحاشية كما تقدم . قيل : وأشاروا بكتابة الضبة نصف صح إلى أن الصحة لم تكمل فيما هى فوقه مع صحة روايته أو مقابله مثلاً ، وإلى تنبيه الناظر فيه على أنه مثبت فى نقله غير غافل فلا يظن أنه غلط فيصلحه ، وقد تجاسر بعضهم فغير ما الصواب إبقاؤه ، واستعير لتلك الصورة اسم الضبة لشبهها بضبة الإناء التى يصلح بها خلاء ، بجامع أن كلا منهما جعل على ما فيه خلل ، أو بضبة الباب لكون المحل مقفلاً بها لا يتجه فواته ، كما أن الضبة يقفل بها .

الثامنة عشرة : إذا وقع فى الكتاب زيادة أو كتب فيه شئ على غير وجهه تخير فيه بين ثلاثة أمور ، الأول : الكشط ، وهو سلخ الورق بسكين أو نحوها ، ويعبر عنه بالبشر — بالباء الموحدة — وبالحك ، وسيأتى أن غيره أولى منه ، وهو أولى فى إزالة نقطة أو شكلة ونحو ذلك . قال

الخطيب (١) : وإذا أصلح شيئاً بالكشط بشر المصلح بنحاة الساج وغيره من الخشب ، ويتى الترتيب (٢) .

الثاني : الحو وهو الإزالة بغير سلخ إن أمكن ؛ بأن تكون الكتابة في لوح أو رق أو ورق صقيل جداً في حال طراوة المکتوب ، وأمن نفوذ الخبر ، وهو أولى من الكشط لأنه أقرب زمناً وأسلم من فساد المحل غالباً . قال ابن الصلاح : وتتنوع طرقه فقد يكون بإصبع أو خرقة أو غيرها . قال : ومن أغربها مع أنه أسلمها ما روى عن سحنون بن سعيد التنوخي من فقهاء المالكية أنه كان ربما كتب الشيء ثم لعقه ، وإلى هذا يومى ما روينا عن إبراهيم النخعي رضي الله عنه أنه كان يقول : من المروعة أن يرى في ثوب الرجل وشفته مداد .

الثالث : الضرب عليه وهو أجود من الكشط والحو ، ولا سيما في كتب الحديث لأن كلا منهما يضعف الكتاب ويحرك منته ، ولأن زمانهما أكثر وفعلهما أخطر ، أو ربما أفسد الورق ، وعن بعضهم أنه كان يقول : كان الشيوخ يكرهون حضور السكين مجلس السماع حتى لا يبشر شيء ، لأن ما يبشر ربما يصح في رواية أخرى ، وقد يسمع الكتاب مرة أخرى على شيخ آخر يكون ما بشر صحيحاً في روايته ، فيحتاج إلى إلحاقه بعد أن بشر ، وهو إذا خط عليه مثلاً في رواية الأول وصح عند الآخر اكتفى بعلامة الآخر عليه بصحته ، انتهى .

وفي كيفية الضرب خمسة أقوال مشهورة ، أحدها : أن يصل بالحروف المضروب عليها ، ويخلط بها خطأً ممتداً ويسمى عند المغاربة بالشق ، وأجوده ما كان رقيقاً بينا يدل على المقصود ، ولا يسود الورق ، ولا يطمس الحروف ولا يمنع قراءتها تحته . ثانيها : أن يجعل الخط فوق

(١) يعنى به الخطيب البغدادي ، أحمد بن علي بن ثابت ، المؤرخ والحدث المشهور ، التوفي سنة ٤٦٣ هـ . ترجمته في معجم الأدباء ٢٤٨/١ ، طبقات الشافعية ١٢/٣ ، وفيات الأعيان ٢٧/١ .

(٢) في الأصل : الترتيب ...

الحروف منفصلاً عنها منعطفاً طرفاه على أول المبطل وآخره كالباء
أمثاله هكذا . ثالثها : أن يكتب لفظة «لا» أو لفظة «من» فوق أوله
ولفظة «إلى» فوق آخره ، ومعناه من هنا ساقط إلى هنا ، أولاً يصح مثلهذا
إلى هنا . قال ابن الصلاح تبعاً للقاضى عياض : ومثل هذا يحسن فيما صح فى
رواية وسقط من أخرى لا ومثاله هكذا إلى من أو هكذا إلى ، ورأيت من
جمع بين «من ولا» فى أوله فيكتبها هكذا «لامن» ومعناه ظاهر مما مر ، أى
لا يصح من هنا فسقط إلى هنا . رابعاً : أن يكتب فى أول الكلام المبطل
وفى آخره نصف دائرة (ومثاله هكذا) فإن ضاق المحل جعل ذلك فى أعلى
كل جانب . خامسها : أن يكتب فى أول المبطل وفى آخره صفراً ، وهو
دائرة صغيرة تميمت بذلك لخلو ما أشير إليه بها من الصحة . كتسمية الحساب
لها بذلك لخلو موضعها من عدد : ٥ ومثاله هكذا ٥ ، فإن ضاق المحل جعل
ذلك فى أعلى كل جانب كما مر فى نصف الدائرة ، ورأيت ابن جماعة ذكر
شيئاً آخر يصلح أن يكون قولاً سادساً وهو أن يصل بالمبطل ويخط به مكان .

الخط نقطاً متتالية ، وقد رأيته فى خط كثير من الأئمة : ومثاله هكذا .
فليعلم ، ومنهم من يستقيح الأول والثانى ويراهما تسويداً وتطليساً ، ومنهم
من يستقيح الرابع ، ولعل وجه استقباحه أنه قد يظن أن نصف الدائرة التى
فى الأول دالا أو نحوها والتى فى الآخر تخريجة أو نحو ذلك ، وعلى هذا فقد
يستقيح الخامس أيضاً ، لأن الصفر قد يلتبس بالهاء أو الدائرة الآتى ذكرها
ونحوهما وما ذكر جميعه هو فيما إذا كان الكلام المبطل سطرّاً أو دونه فإن
كان المبطل كلمة واحدة فتأتى جميعها ، إلا أنه فى الثالث يقتصر على لفظة
«لا» على الكلمة المبطله ، وإن كان المبطل فى أكثر من سطر فإن شئت علم
بكل من الأقوال الثلاثة الأخيرة من الخمسة سطرّاً سطرّاً ، أى فى أول كل
سطر وآخره ، وهو أحسن وأصرح ، وإن شئت علم بها فى طرفى الزائد
فقط فليعلم ، وإذا تكررت كلمة أو أكثر سهواً ضرب على الثانية لوقوع
الأولى صواباً فى موضعها ، إلا إذا كانت الثانية أجود صورة أو أدل على
القراءة ، وكذا إذا كانت الأولى آخر سطر فإن الضرب عليها أولى صيانة

لأول السطر ، وبالحملة فصيانة أول السطور وآخرها متعين إلا أن مراعاة أولها أولى ، وإذا كان في المكرر مضاف ومضاف إليه أو صفة وموصوف ، أو متعاطفان ، أو مبتدأ وخبر ، فمراعاة عدم التفريق بين ما ذكرنا والضرب على المنتظر من المتكرر لا على المتوسط ، لثلا يفصل بالضرب بين شيئين بينهما ارتباط أولى من مراعاة الأول أو الأخير أو الأجود ، إذ مراعاة المعاني أحق من مراعاة تحسين الصورة في الخط . قال القاضي عياض : فليعلم . وإذا ضرب كل شيء بشيء من الأقوال المارة ثم تبين له أنه كان صحيحاً وأراد عود إثباته يكتب في أوله وآخره (صح) صغيرة ، وله أن يكررها عليه ما لم يؤد إلى تسويد الورق ، ويختار التكرار فيما إذا ضرب بالخط المتصل أو المنفصل أو النقط المتتالية ، ويختار عدمه فيما إذا ضرب بغير ذلك من العلامات ، ويحسن حينئذ أن يضرب على العلامة من : من ولا وإلى أو نصف دائرة أو صفر ، ويكتب بجانبها لفظ صح .

والثالث هكذا
والسادس هكذا

والشافي هكذا
والخامس هكذا

مثال الأول هكذا
والرابع هكذا

التاسعة عشرة : إذا أراد تخريج شيء سقط ويسمى اللحق — بفتح الحاء — مشتق من اللحاق بالفتح أى الإدراك ، فليخرجه في الحاشية أو بين السطور ، لكن الأول أولى لسلامته من تضيق السطور وتغليس ما يقرأ لاسمها إذا كانت السطور ضيقة متلاصقة ، وجهة اليمين من الحواشي أولى إن أمكن بأن اتسعت لشرفها ولاحتمال سقط آخر فيخرج إلى جهة اليسار فلو خرج الأول إلى اليسار ثم ظهر سقط آخر في السطر ، فإن خرج له إلى اليسار أيضاً اشتبه محل أحد السقطين بمحل الآخر ، أو إلى اليمين تقابل طرف التخريجين وربما التقيا لقرب السقطين فيظن أن ذلك ضرب على ما بينهما على ما مر من كيفية الضرب . نعم إن كان الساقط آخر سطر ألحقه بآخره في جهة اليسار للأمن حينئذ من نقص فيه بعده ، وليكن حينئذ متصلاً بالأصل ولا يكتبه في أول السطر بعده ولا يلحقه في الحاشية اليمنى . نعم إن ضاق المحل

لقرب الكتابة من طرف الورقة أو للتجليد خرج إلى جهة اليمين ، وليكن كاتب الساقط من أى جهة كان للتخريج صاعداً لفوق إلى أعلى الورقة لا نازلاً به إلى أسفلها ، لاحتمال تخريج آخر بعده فلا يجد له محلاً مقابله ، ويجعل رءوس الحروف إلى جهة اليمين سواء كان في جهة يمين الكتابة أو يسارها ، وينبغي أن يحسب الساقط وما يجيء منه من الأسطر قبل أن يكتبها ، فإن كان سطرين أو أكثر جعل السطور أعلى الطفرة نازلاً بها إلى أسفل ، بحيث تنتهي السطور إلى جهة الكتابة إن كان التخريج عن يمينها ، وإن كان التخريج من يسارها ابتداءً الأسطر من جانب الكتابة بحيث تنتهي سطورها إلى جهة طرف الورقة ، وهذا فيما يكتب لفوق ، فلو كتب لأسفل لكونه في السطر الثاني أو خالف أولاً انعكس الحال ، فإن انتهى الهامش قبل فراغ الساقط سواء كمل في أعلى الورقة أو أسفلها ، كتب ما يكون من الجهتين ولا يوصل الكتابة والأسطر بحاشية الورقة من أى جهة كانت ، بل يدع مقداراً يحتمل الحك عند حاجته مرات . فليعلم . ثم كيفية التخريجة للساقط أن يجعل في محله في السطر خطأ صاعداً إلى تحت السطر الذى فوقه منعطفاً قليلاً إلى جهة التخريج من الحاشية لتكون إشارة إليه ، واختار جماعة منهم القاضي [أبو] (١) محمد بن خلاد صاحب كتاب «الفصل بين الراوى والواعى» أن يصل بين الخط وأول الساقط بخط ممتد بينهما . قال ابن الصلاح : وهو غير مرضى ، وقال القاضي عياض : إنه تسخيم للكتاب وتسويد له لاسيما إن كثرت التخريجات ، نعم إن لم يكن ما يقابل محل السقوط خالياً واضطر لكتابتها بمحل آخر مد حينئذ الخط إلى أول الساقط ، أو كتب قبالة المحل يتلوه كذا في المحل الفلانى ؛ أو نحوه من رمز وغيره كما يزول به اللبس . ذكره العراقى ، قال : ورأيت في خط غير واحد ممن يعتمد إيصال الخط إذا بعد الساقط عن محل السقوط ؛ وهو جيد حسن . انتهى . وإذا كتب الساقط في التخريج وانتهى منه كتب في آخره صح وتصغيرها

(١) زيادة لابد منها ، فاسمه هو الحسن بن عبد الرحمن بن خلاد كما مر ، وكنيته أبو محمد ، انظر المراجع فيما سبق عند ترجمته .

أولى ، وبعضهم يكتب صح رجع ، وبعضهم يقتصر على رجع ، كما قال العلامة ابن حجر ، وبعضهم يكتب : انتهى اللحق أى ؛ بدل صح ورجع كما نقله القاضي عياض ، وبعضهم لا يكتب شيئاً من ذلك وإنما يكتب الكلمة الثانية فى الأصل التى لم تسقط وهى التالية للساقط آخره فيجتمعان لتؤذن بانتظام الكلام ، وهو اختيار جماعة من أهل المغرب وجماعة أيضاً من أهل المشرق منهم القاضي [أبو]^(١) محمد بن خلاد ، قال ابن الصلاح : وهذا ليس بمرضى ، وقال غيره : إنه ليس بحسن ، فرب كلمة قد تجيء فى الكلام مرتين أو ثلاثاً لغرض صحيح ، فإذا كررنا لم نأمن أن يوافق ما يتكرر حقيقة أو يشكل أمره فيوجب ارتياباً وزيادة إشكال ، وبعضهم يكتب الكلمة المشار إليها بعد صح أو نحوها مما يفيد انتهاء السقط ؛ وهو حسن ، لأنها مع سلامتها مما ذكر علامة على اتصال الكلام .

التممة عشرين : إذا صحح الكتاب على الشيخ أو فى المقابلة علم على موضع وقوفه ببلغ أو بلغت أو بلغ العرض أو غير ذلك مما يفيد معناه ، فإن كان ذلك فى سماع الحديث كتب بلغ فى الميعاد الأول أو الثانى ؛ إلى آخرها ؛ فيعين عددها فإنه مفيد جداً .

الحادية والعشرون : ينبغى أن يفصل بين كل كلامين أو حديثين بدائرة أو ترجمة أو قلم غليظ ، ولا يوصل الكتابة كلها على طريقة واحدة لما فيه من عسر استخراج المقصود وتضييع الزمان فيه ، ولا يفعل ذلك إلا غبي جداً ، ورجحوا الدائرة على غيرها ، وعليها عمل غالب المحدثين ، ومن فعلها من الأئمة أبو الزناد وأحمد بن حنبل وإبراهيم بن إسحاق الحربى ومحمد بن جرير الطبرى رحمهم الله تعالى ، وصورتها هكذا ه ه ه ه ه ، ورأى الخطيب البغدادى أنه إذا كتب الدائرة أن يغفلها حتى يقابل ، فكل كلام مفرغ من غرضه ينقط فى الدائرة التى تليه نقطة أو يخط فى وسطها خطأ . قال : وقد كان بعض أهل العلم لا يعتد من سماعه إلا بما كان كذلك أو فى معناه .

(١) انظر الهامش فى الصفحة السابقة .

الثانية والعشرون : جرت عادة المحدثين باختصار ألفاظ في كتبهم ، وذلك ينقسم إلى أقسام ، ما يختصر بعضه وما يختصر جميعه مع النطق به كاملاً في الحالتين ، وما يختصر بعضه وينطق بالبعض الآخر على صفته ، وما هو رمز إلى اصطلاح كأسماء رواة مثلاً ولا يتعين قراءته .

القسم الأول : ما يختصر بعض النطق به كاملاً ، فنه : حدثنا ، اختصرها بعضهم على ثنا ، شطرها الثاني ، وبعضهم على نا الضمير فقط ، وبعضهم على دثنا ، ثلثها كما رآه ابن الصلاح في خط الحاكم (١) وغيره . ومنه : أخبرنا ، اختصرها بعضهم على أنا الألف والضمير ، وبعضهم على أرنا بحذف الحاء والباء ، وبعضهم على أبنا بحذف الحاء والراء . قال ابن الصلاح : وليس بحسن . ومنه : حدثني ، فاختصرها بعضهم على ثني ، وبعضهم على دثني ، وأما أخبرني وأنبأني فلم يختصروها . ومنه : (قال) الواقعة في الإسنادين رواية ، اختصرها بعضهم قافاً مفردة هكذا ؛ كما وجد في بعض الكتب المعتمدة ، وقد جمعها بعضهم مع ما يليها هكذا : قثنا ؛ يعني قال حدثنا . قال العراقي : وهو اصطلاح متروك . انتهى . ومن هذا القبيل ما يوجد في كتب الأعاجم من اختصار المطلوب على : المط ، واختصار محال على : مح ، وهو باطل على : بط ، وحينئذ على : وح ، وحينئذ على : فح ، وإلى : آخره على : النخ ، ونحو ذلك .

القسم الثاني : ما يختصر جميعه من النطق به ، فنه : لفظة يحدث في قولهم في الإسناد : سمعت فلاناً يحدث عن فلان ، وهو كثير . ومنه : لفظة قال إذا كررت كما في صحيح البخاري : ثنا صالح بن حبان ، قال : قال عامر الشعبي ، فتحذف إحداهما خطأ لا نطقاً . ومنه : لفظة (قل له) فيما إذا كان في أثناء الإسناد قرىء على فلان قيل له أخبرك فلان ، فيكتب قرىء على فلان أخبرك فلان . وقع في بعض ذلك أيضاً : قرىء على فلان

(١) هو محمد بن عبد الله بن حمدويه الضبي النيسابوري الشهير بالحاكم ، من أكابر حفاظ الحديث والمصنفين فيه ، توفي سنة ٤٠٥ هـ . ترجمته في طبقات السبكي ٦٤/٣ ، تاريخ بغداد ٤٧٣/٥ .

ثنا فلان ، فهذا يذكر فيه قال . ومنه : لفظة (أنه) في مثل حدثنا فلان أنه سمع فلاناً يقول . نبه عليه الحافظ الإمام ابن حجر في فتح الباري ، قال : وقل من نبه عليه .

القسم الثالث : ما يختصر بعضه وينطق بالبعض الباقي على صفته والمشهور منه (حاء التحويل) عند انتقال من سند لغيره فيكتب هكذا ح مفردة مهملة مقصورة ، وهي مختصرة من تحويل أى من سند لسند آخر ؛ قال ابن الصلاح : حكى لى ذلك بعض من جمعنى وإياه الرحلة بخراسان عن من وصفه بالفضل من الاصبهانيين واختاره الإمام النووي (١) ، وقيل مختصرة من حائل لأنها حالت بين الإسنادين ، وهو رأى الحافظ عبد القادر بن عبد الله الرهاوى (٢) ، وأنكر كونها من غير ذلك لما سأله ابن الصلاح عن ذلك ، وقيل : من قولهم : الحديث ، وهو المنقول عن أهل المغرب ، وقيل : من صح . قال ابن الصلاح : وقد كتب مكانها بدلا عنها صح صريحة ، وجدته بخط الأستاذ الحافظ أبي عثمان الصابوني (٣) ، والحافظ أبي مسلم عمر بن علي اللبثي البخاري (٤) ، والفقيه المحدث أبي سعد الخليلي (٥) ، واختلف في النطق بها ، والأصح أنه ينطق بها عند المرور بها في القراءة كما كتبت كذلك مفردة ، واختاره ابن الصلاح وغيره ، وقيل : لا ينطق بها ؛ وهو رأى الرهاوى ، وقيل : ينطق بأصلها المختصرة منه

(١) يحيى بن شرف الحزامي الحوراني النووي ، علامة بالفقه والحديث ، توفي سنة ٦٧٦ هـ . ترجمته في طبقات الشافعية للسبكي ١٦٥/٥ ، النجوم الزاهرة ٢٧٨/٧ .

(٢) عالم رجال من حفاظ الحديث الثقات ، توفي سنة ٦١٢ هـ ، ترجمته في ذيل طبقات الحنابلة ٨٢/٢ .

(٣) هو اسماعيل بن عبد الرحمن ، مقدم أهل الحديث في خراسان ، توفي سنة ٤٤٩ هـ ، ترجمته في طبقات الشافعية ١١٧/٣ .

(٤) من حفاظ الحديث ، واسع الرحلة كثير التصانيف ، توفي على الأرجح سنة ٤٦٦ هـ . ترجمته في لسان الميزان ٣١٩/٤ .

(٥) محمد بن أحمد بن محمد بن الخليل الخليلي ، امام فاضل في الفقه والحديث ، توفي سنة ٥٤٨ هـ . انظر اللباب ٢٨٤/١ .

وهو الحديث أو صح ، إذ القائل به هو القائل بأن الأصل الحديث أوضح فليعلم .

القسم الرابع : ما يختصر بعضه ولا يتعين فيه قراءة ذلك البعض ولا أصله، وهو الرموز إلى اصطلاح خاص بذلك الكتاب، كما يرسم كثير من كتب الحديث المختصرة : للبخارى خ ولمسلم م ولترمذى ت ولأبى داود د وللنسائى ن ولابن ماجه القزوينى ج ه أو ق ولابن حبان حب ، وللدارقطى ط ونحو ذلك ، وهو كثير ، ومن ذلك رمز العجالة والعمدة لابن الملكن : للإمام مالك م ، ولأبى حنيفة ح ، ولأحمد ا ، ونحو رموز الوجيز والحاوى للأقوال والأوجه والمذاهب وغير ذلك وهى مشهورة ، ونحو رموز الشيخ الإمام والذى رضى الله عنه فى كتابه الذى ألفه فى الخلاف ، للشافعى بشين معجمة ، ولبقية المذاهب بنحو ما فى العجالة ، مع أنه اصطلاح فيه اصطلاحاً آخر وهو أنه يأتى مع ذلك للشافعى بصيغة الجمع من نحو نونه وضميره ، ولأبى حنيفة بالجملة الاسمية ، ومالك بالفعلية الماضوية ، ولأحمد بالفعلية المضارعية ، ونحو ذلك لهم ؛ وهو كثير ، ولا مشاحة فى الاصطلاح ، ومن فعل شيئاً من ذلك بين اصطلاحه فيه فى فاتحة الكتاب ونحوها ليفهم الخائض فيه معانيها ، وقد فعل ذلك جماعة من الأئمة لقصد الاختصار ونحوه . والله أعلم .

الثالثة والعشرون : لا بأس بكتابة الحواشى والفوائد والتنبيهات على غلط واختلاف رواية أو نسخة ونحو ذلك على حواشى كتاب يملكه أو لا يملكه بالإذن ، كما أشرنا إليه فيما مر ، ولا يكتب فى آخر ذلك صح ونحوها ، ويخرج لها بأعلى وسط كلمة المحل التى كتبت الحاشية لأجلها ، لا بين الكلمتين ، أو يجعل بدل التخریجة إشارة بالهندى مثلاً ، وكل ذلك لتمييز هذا عن تخريج الساقط فى الأصل ، وبعضهم يكتب على أول المكتوب فى الحاشية من ذلك : حاشية أو فائدة مثلاً أو صورة ح ، وبعضهم يكتب ذلك فى آخره ، ولا ينبغى أن يكتب إلا الفوائد المهمة المتعلقة بذلك الكتاب والمحل ، مثل تنبيه على إشكال أو احتراز أو رمز أو خطأ ونحو ذلك ،

ولا يسوده بنقل المسائل والفروع الغريبة ، ولا يكثر الحواشي كثرة نظم الكتاب ، أو تضع مواضعها على طالبها ، ولا ينبغي الكتابة بين الأسطر ، وقد فعله بعضهم بين الأسطر المفرقة بالحمرة أو يخط عليه خطأ منفصلاً عنه ممتداً عليه كالصورة الثانية من صور الضرب المارة لكن بلا انعطاف فيه من طرفه، وإن فعله كصورة — فهو حسن، والكتابة بالحمرة أحسن لأنه قد يمزج بحرف واحد ؛ وقد تكون الكلمة الواحدة بعضها متن وبعضها شرح؛ فلا يوضح ذلك بالخط إيضاحه بكتابة الحمرة ؛ ونحو ذلك واقع كثيراً في شرح شيخنا شيخ الإسلام زكريا في شروحه ، وكذلك في شروحي الممزوجة . فليعلم . وكذلك لا بأس بالحمرة في الرموز لنحو ما مر ولأنواع ولغات وأعداد ونحو ذلك ، وقد رمز بالأحمر جماعة من المحدثين والفقهاء والأصوليين وغيرهم لقصد الإيضاح مع الاختصار ، فإن لم يكن ما ذكرناه من الأبواب والفصول والتراجم ونحوها بالحمرة أتى بما يميزه من غيره من تغليظ القلم وطول المشق واتحاده في السطر ونحو ذلك ليسهل الوقوف عليه عند قصده ، والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب .